الفصل العاشر

وزارة زيور والانقلاب الأول

obeikandl.com

لم تدم الأزمة الوزارية طويلاً. فقد تألفت الوزارة الجديدة برئاسة أحمد زيور باشا – وكان رئيسًا لمجلس الشيوخ – في نفس اليوم الذي قبلت فيه استقالة سعد باشا، وكان الأمر مبيتًا من قبل؛ إذ لم يكن معقولاً في الظروف الخطيرة التي كانت تكتنف البلاد أن تؤلف الوزارة الجديدة في نفس اليوم الذي قبلت استقالة سعد لو لم يكن الأمر مدبرًا قبل ذلك بين دار المندوب السامي والسراي.

تألفت وزارة يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ على النحو الآتي: أحمد زيور باشا للرئاسة والداخلية والخارجية، أحمد محمد خشبة بك (باشا) للمعارف والحقانية مؤقتًا، عثمان محرم بك (باشا) للأشغال، محمد السيد أبو علي باشا للزراعة محمد صدقي باشا للأوقاف، يوسف اصلان قطاوي باشا للمالية. نخله جورجي المطيعي بك للمواصلات، محمد صادق يحيى باشا للحربية والبحرية، ثم عين أحمد موسى باشا وزيرًا للحقانية.

برنامج الوزارة: التسليم على طول الخط

لم يكن لهذه الوزارة برنامج، ولم يتضمن الكتاب الذي رفعه زيور باشا إلى الملك مهمة تأليفها أية إشارة إلى سياسة تسير عليها، فقد قال فيه "إن ولائي لذاتكم العلية ولأسرتكم المجيدة وحبي لبلادي العزيزة، يفرضان على واجب تلبية الدعوة التي تفضلتم جلالتكم بتوجيهها إلي، وإني لعلي بينة مما يحوط مهمتي من المشاق في الظروف الحالية الصعبة، ولكن لي أمل بفضل ما يوليني إياه مولاي من جليل التعضيد وما ألقاه من الأمة من سديد المعاونة أن أستطيع القيام بواجبي على ما فيه الخير للمصلحة العامة وحقوق الوطن المقدسة وستعلن الوزارة برنامجها عند تقدمها للبرلمان".

فزيور باشا في هذا الكتاب لم يعلن لوزارته برنامجا ووعد فإعلانه عند تقدمها للبرلمان ولم يكن صادقا في وعده لأن أول عمل لوزارته أنها استصدرت في اليوم التالي لتأليفها مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا وقبل أن ينتهي هذا الشهر استصدرت مرسوما بحل مجلس النواب.

ولم يكن منتظرا مثل زيور باشا أن يكون له برنامج لأنه ليس من الغرار الذي يعني بوضع البرامج السياسية أو غير السياسية بل هو من طراز كبار الموظفين الذين يرون في المناصب العليا أيا كان نوعها مطمحهم في الحياة وكان مفهوما من طابع وزارته وطريقة تأليفها أنها يتكون ضيعة لدار المندوب السامي ثم للسراي.

على أن برنامج زيور باشا قد ظهر في حديث له بإحدى الصحف الأجنبية (وهي جريدة البتي بازيزيان) الباريسية إذ قال فيه: إنه يرجو أن يوفق إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه وهو يقصد تسليم ما يمكن تسليمه.

ولقد سلمت وزارته فعلا ببقية المطالب البريطانية التي وردت في إنذار (بلاغ) ٢٢ نوفمبر.

سلمت بجلاء الجيش المصري عن السودان وبطرد الموظفين المدنيين المصريين منه وقد بلغ عدد هؤلاء الموظفين ١٢٥ موظفا وبذلك وقع جلاء مصر عسكريا ومدنيا عن السودان وسلمت بمطالب الحكومة البريطانية في دعوى حماية مصالح الأجانب وأهمها وأخطرها بقاء منصبي المستشار المالي والمستشار القضائي البريطانيين وقبلت تحميل كأهل البلاد أعباء مالية فادحة في تعويض الموظفين الأجانب علاوة على ما أثقل كاهلها من قبل في قانون التعويضات وخولت المستشار المالي البريطاني سلطة لم تكن له من قبل في تنفيذ هذا القانون وسلمت له وللمستشار القضائي البريطاني لوزارة الحقانية باستقلال يتنافى مع استقلال البلاد وكرامتها ودستورها وقبلت أن تتعهد باحترام الحكومة لآرائهما وأراء مدير القسم الأوروبي (الإنجليزي) للأمن العام بوزارة الداخلية إلى أن يحصل اتفاق نهائي بين الحكومتين المصرية والبريطانية وقبلت وضع قلم الموظفين الأجانب تحت مراقبة لجنة تؤلف من المستشار المالي البريطاني رئيسا ومن عضوين أحدهما أجنبي ومعنى هذا خروج هذا القلم وموظفيه من سلطة وزير المالية.

وتبادلت ودار المندوب السامي في هذا الصدد مراسلات ومكاتبات وتوكيدا وتوضيحا للمطالب البريطانية التي استجابت إليها قال اللورد النبي في كتابه إلى زيور باشا بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

ردا على سؤالكم أتشرف بإحاطتكم علما بأن الطلبات التي يصح لي معها أن أشير على حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بالجلاء عن جمرك الإسكندرية فيما لو قبلتها الحكومة المصرية وهي:

١- تقبل الحكومة المصرية إحالة الموظفين الأجانب الذين نسري عليهم أحكام المواد ٤و٧و٨ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ في التواريخ التي ستحدد طبقا للاختيار الذي سيحول لهم الحق في ابدائه قبل ١٥ يناير سنة ١٩٢٥ ولا يجوز أن تكون هذه التواريخ سابقة لأول أبريل سنة ١٩٢٥ ولا لاحقة للتاريخ السابق تقريره لخروج أولى الشأن أو لتاريخ أول أبريل سنة ١٩٢٧.

٢- تتعهد الحكومة المصرية باستعمال كل نفوذها لدى بلدية الإسكندرية وبذل كل مساعدة ممكنة لها بقصد مساواة موظفي البلدية الأجانب بموظفي الحكومة المصرية ومجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية فيما يتعلق بأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ والبندين الأول والثالث من هذه المذكرة.

٣- في حالة استعمال هؤلاء الموظفين لحق الاختبار المنصوص عليه في البند الأول يمنح الموظفون منهم الذين لم يكن لهم بعد حق المعاش ولكنهم قد يكتسبون هذا الحق إذا ظلوا في الخدمة لغاية أول أبريل سنة ١٩٢٧ معاشا يقوم مقام المكافأة المنصوص عليها في قانون المعاشات ويجب هذا المعاش طبقا للقواعد المقررة في المادة السادسة عشرة من ذلك القانون كما عدلت فيما بعد ولكن بدون مراعاة لأحكام المادة العشرين التي تشترط خدمة خمس عشرة سنة يحسب عنها المعاش وفي هذه الحالة يخفض في الملحق رقم ٢ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ عامل مدة الخدمة إلى ٦.

٤- يسري حكم المدة ٢٠ القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ على أن كل موظف أجنبي من موظفي الحكومة يكون في المعاش أو يحال في المستقبل على المعاش ويقرر لذلك مدة معقولة للاختيار.

٥- يوضع قلم الموظفين الأجانب وموظفوه كما هو منظم الآن تحت المراقبة الإدارية للجنة تؤلف من المستشار المالي رئيسا ومن عضوين أحدهما أجنبي.

٦- تراعي الحكومة المصرية مراعاة تامة رأى المستشار المالي فيما يطرأ حتى أول أبريل سنة ١٩٢٧ من الخلاف الجوهري بشأن شروط خدمة الموظفين الأجانب أو شروط إحالتهم على المعاش

٧- يعترف باستقلال المستشارين المالي والقضائي فيما يتعلق بمكتبيهما ضمن حدود القوانين واللوائح.

٨- تقبل الحكومة المصرية نص البند الثالث من المذكرة الثانية التي أرسلت إلى سلف دولتكم بتاريخ ٢٢ نوفمبر الماضي

وإني أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم فائق احترامي.

أللنبي (فيلد مارشال)

المندوب السامي

وفي اليوم نفسه (٣٠ نوفمبر) أرسل المستر كلارك كار المستشار بدار المندوب السامي كتابا اخر إلى زيور باشا بتوكيد سلطة المستشارين المالي والقضائي البريطانيين قال:

عزيزي الرئيس

رغبة في اجتناب كل تفسير يؤدي إلى تجاوز الغرض الذي ترمي إليه الفقرتان ٦و٨ من مذكرة حضرة صاحب الفخامة المندوب السامي المؤرخة في هذا اليوم بشأن سلطة المستشارين المالي والقضائي اتشرف بأن أعطي لدولتكم الإيضاحات الآتية: تأمل حكومة حضرة صاحب الجلالة أن تراعي الكومة المصرية بتمام الاعتبار وبروح المودة في علاقاتها ذات الصبغة شبه السياسة مع هذين المستشارين كل رأي يبديه أحد هذين الموظفين ضمن حدود اختصاصاته على أنه من المفهوم أن لا يكون لسلطتهما أي مساس بما على االوزارة من المسئولية الدستورية ومن البدهي أنه لا يجوز أن يترتب على هذه الإيضاحات ما يضر بالتحفظات ذات الصبغة السياسية والصيغة العامة التي سبق أن أبدتها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وتفضلوا يا عزيزي الرئيس بقبول مزيد التحيات.

الإمضاء

كلارك كار

جواب التسليم

وقد أرسل زيور باشا في نفس اليوم (٣٠ نوفمبر) إلى المندوب السامي كتابا بالتسليم بالمطالب البريطانية قال:

يا صاحب الفخامة أتشرف بإحاطة فخامتكم علما بأني تسلمت المذكرة التي تكلرمتم بإرسالها إلى هذه اليوم وذكرتم فيها المطالب الثمانية التي علقت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية إخلاء جمرك الإسكندرية على قبول الحكومة المصرية لها وأتشرف بأن أخير فخامتكم بأن مجلس الوزراء قد فوضني في إبلاغ فخامتكم أن الحكومة المصرية قبلت هذه الشروط بأكملها بدون قيد مذعنة في ذلك إلى حكم الضرورة ومدفوعة بالرغبة الأكيدة في المسالمة وحسن التفاهم

رئيس مجلس الوزراء أحمد زيور

وأرسل في أول ديسمبر كتابا على المستر كلارك كار بقبول التفسيرات والتحفظات الواردة في كتاب هذا الأخير قال:

عزيزي المستر كار تسلمت كتابكم المؤرخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ الذي تكرمتم بأن أعطيتموني فيه التصريحات الآتية اجتنابا لكل تفسير يؤدي إلى تجاوز الغرض الذي ترمي إليه الفقرتان ٦و٨ من مذكرة حضرة صاحب الفخامة المندوب السامي المؤرخة في ذات اليوم فيما يتعلق بسلطة المستشارين المالي والقضائي:

تأمل حكومة حضرة صاحب الجلالة أن تراعى الحكومة المصرية بتمام الاعتبار وبروح المودة في علاقاتها ذات الصفة شبه السياسية مع هذين المستشارين كل رأي يبديه أحد هذين الموظفين ضمن حدود اختصاصاته على أنه من المفهوم أن لا يكون لسلطتهما أي مساس بما على الوزراء من مسئولية الدستورية.

ومن البهي أنه لا يجوز أن يترتب على هذه الإيضاحات ما يضر بالتحفظات ذات الصيغة السياسية والصيغة العامة التي سبق أن أبدتها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية.

وقد أحطت علما بهذه الإيضاحات وأثبها وتفضلوا يا عزيزي المستر كار بقبول مزيد التحيات.

رئيس مجلس الوزراء

أحمد زيور

قبلت الوزارة هذه المطالب جميعها وبذلك انتهت الأزمة وأخليت جمارك الإسكندرية من الجنود البريطانية فكان لهذا التسليم الشائن وقع أليم في أرجاء البلاد.

وأطلقت الوزارة يد المستر كين بويد مدير القسم الأوروبي بوزارة الداخلية وخاطب المديرين مباشرة بقوله لهم أمرني فخامة المندوب السامي أن أطلب لإلى سعادتكم اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على أرواح جميع الأجانب في دائرة اختصاصكم إلخ وصار له الحول والطول في إدارة الأمن العام.

وأخذ حكمدار العاصمة رسل باشا إلى مأموري الأقسام وضباط البوليس يعلنهم بأنه هو المرجع الرئيسي لهم وأن عليهم أن يتلقوا منه هو التعليمات وأن ينفذوا أوامره.

وصار هدف الوزارة في سياستها عامة هو العمل على استرضاء الإنجليز واستبقاء عطفهم عليها فلم تكلف فإطلاق يدهم في الحكومة ومنحهم المنح السخية تنفيذا لقانون التعويضات بل بلغ بها الإسفاف أن دفعت لبعضهم التعويضات الباهظة لمناسبة اعتزالهم

الخدمة ثم أعادت تعيينهم في وظائف أخرى ومن ذلك أنها قبلت استقالة المستر توتنهام وكيل وزارة الأشغال ومنحته لهذه المناسبة تعويضا كبيرا قبضه ثم عينته من أول أبريل سنة ١٩٢٥ مديرا لمكتب مشتريات الحكومة بلندن براتب ٢٣٠٠ جنيه في حين أن راتب سلفه كان ١٦٠٠ جنيه.

عودة الاعتقالات

اعتقلت السلطة العسكرية البريطانية في ٢٧ نوفمبر كل من عبيد الرحمن فهمي بك والأستاذ مكرم عبيد عضوي مجلس النواب والأستاذ محمود فهمي النقراشي وكيل وزارة الداخلية مع أن الأحكام العرفية البريطانية قد ألغيت منذ سنة ١٩٢٣ هذا إلى أن اعتقالهم يتنافى مع الحصانة البرلمانية بالنسبة للأول والثاني،

كان اعتقال هؤلاء الثلاثة بواسطة قوة عسكرية بريطانية إهانة للحكومة المصرية وللنظم الفضائية فاتفقت الوزارة مع دار المندوب السامي تخفيفا لثائرة الرأي العام والبرلمان (ولم يكن مجلس النواب قد حل بعد) على أن تسلم المقبوض عليهم إلى السلطات القضائية المصرية لتتخذ حيالهم الإجراءات التي يقضي بها القانون.

ثم قبض البوليس المصري تنفيذا للتعليمات البريطانية على كل من الأستاذ شفيق منصور والشيخ مصطفى القاياتي والأستاذ راغب إسكندر والأستاذ حسن يسن وكلهم من النواب ولم تكترت الحكومة لماكان لهم من الحصانة البرلمانية وقبض على كثيرين غيرهم من غير النواب.

استقالة وزيرين

وفي مساء ٣٠ نوفمبر استقال عثمان محرم بك من الوزارة وفي أول ديسمبر استقال احمد محمد خشبة بك وصرحا في الصحف أن قبول الوزارة للمطالب البريطانية كان على غير رأيهما وأنه من الأسباب التي دعتهما إلى الاستقالة.

وقد قبلت استقالتهما وعين محمد توفيق رفعت باشا وزيرا للمعارف وحمود صدقي بك وزيرا للأشغال.

جلاء الجيش المصري عن السودان

قلنا إن وزارة زيور قبلت المطالب البريطانية جميعها وكان أخطرها شأنا جلاء الجيش المصري عن السودان،

ولما صدرت التعليمات من السلطات البريطانية إلى وحدات الجيش المصري بالجلاء عن السودان والانسحاب على مصر أبي ضباطه وجنوده أن يغادروا مراكزهم إلا إذا تلقوا امرا بذلك من الحكومة المصرية ووقفوا موقف مقاومة جدير بالثناء وكان على رأس هذه الحركة ضابط شهم هو القائمقام الأمير الاي فيما بعد أحمد رفعت بك قائد المدفعية فقد أصدر اللواء هدلستون باشا نائب السردار ونائب الحاكم العام وقتئذ أمرا كتابيا إلى رؤساء وحدات الجيش المصري رحيل الضباط والجنود إلى مصر بدون ذخيرة هذا نصه

كان من نتائج قتل المرحوم صاحب المعالي السردار والحاكم العام في القاهرة أن قدم صاحب الفخامة المندوب السامي للحكومة المصرية عدة مطالب من ضمنها إخراج الأورط المصرية والضباط المصريين من السودان حالا وبما أن الحكومة المصرية لم نوافق على مطالب صاحب الفخامة المندوب السامي في مدى الأربع والعشرين ساعة المصرح بها في مذكرة فخامته فقد أمر فخامته صاحب السعادة نائب الحاكم العام بالقيام بإخراج الأورط المصرية والضباط المصريين من السودان وبصفتي نائب السردار فقد عهد إلى تنفيذ هذه الأوامر وبما أن الحكومة المصرية لم تسلم بإخلاء السودان فقد وجب على أن أتخذ جميع الاحتياطات العسكرية ومن ضمن هذه الحالة إيجاد الجنود الإنجليزية ووضع القشلاقات في معزل.

تركب الجنود المصرية في القطار بالسلاح والبيارق ولكن بدون جبه خانة ١٩٢٤/١١/٢٤.

الإمضاء

هدلستون

نائب السردار

أبي رفعت بك وأبى معه الضباط والجنود الإذعان لهذا الأمر وحاصر الجنود الإنجليز تكنات الجيش المصري وحاولوا الاستيلاء على ذخيرته فردهم عنها الضباط والجنود المصريون وامتنعوا في تكناتهم ورفضوا السفر كان هذا الموقف المشرف كافيا لاستقالة الوزارة حتى لا تصدر أمرا مهينا يصمها بوصمة العار ولكن وزارة زيور قررت باتفاقها مع السراي سحب الجيش المصري من السودان وعهدت إلى وزير الحربية صادق يحيى باشا أن يبعث برسالة إلى ضباطه وجنوده بوجوب الإذعان لهذا الأمر وحمل هذه الرسالة إليهم البكباشي أمين هيمن واستعجلت إنفاذ الخرطوم يوم ٢٨ نوفمبر فأبلغ الضباط الرسالة وأبلغهم أن الملك يأمرهم بالانسحاب فأذعن الضباط والجنود للأمر أسفين محزونين وجلا الجيش المصري عن السودان في أيام ٢٩و٣٠ نوفمبر وأول وتاني ديسمبر سنة ١٩٢٤ وكانت مأساة قومية أعادت إلى الأذهان مأساة قرار الحكومة إخلاء السودان في عهد الخديو توفيق سنة ١٨٨٤ بل هي أشد منها لأن جلاء الجيش المصري عن السودان سنة ١٩٢٤ كان معناه إخلاءه للسيطرة الإنجليزية والاستعمار البريطاني.

وقد أبدى الضباط الجنود السودانيون تضامنا رائعا مع إخوانهم المصريين في هذه المحنة وتجلى هذا التضامن في بلوكين من الأورطة الحادية عشرة السودانية بالخرطوم إذ غادر الجند السودانيون ثكنتهم يوم ٢٧ نوفمبر واتجهوا شرقا لكي يحولوا دون [٨]إخراج الجنود المصريين من تكنتهم فتصدت لهم الجيوش البريطانية بالقرب من مستشفى الجيش المصري ثم وصل هدلستون باشا نائب السردار وأنذرتهم بالرجوع إلى ثكنتهم فلم يذعنوا فأمر جنوده من البريطانيين بإطلاق النار عليهم فأطلقوها فأجاب الجند السودانيون بالمثل وقتل منهم عدد كبير وقتل ثلاثة ضباط من الجانب البريطاني.

وفي صباح ٢٨ نوفمبر امتنع الجند السودانيون في مستشفى الجيش المصري ولما دنت منهم الجنود البريطانية لحصارهم أطلقوا عليها النار فأطلق الإنجليز قنابل مدافعهم على بناء المستشفى ودمروه تدميرا وهو من أكبر المستشفيات في العالم إذ كان به ٤٠٠ سرير وقتل من السودانيون بالمستشفى الضابط الباسل الملازم الأول عبد الفضيل الماس وخمسة عشر جنديا وكان تدمير المستشفى عملا وحشيا لا نقره الأوضاع المدنية بله الإنسانية.

وفي ديسمبر حوكم أربعة من ضباط هذين البلوكين الوادنيين أمام مجلس عسكري عقد في الخرطوم بتهمة التحريض على العصيان وهم الملازم الثاني على محمد البنا والملازم الأول سليمان محمد والملازم الثاني ثابت عبد الرحيم والملازم الثالث حسن فضل

المولى فحكم عليهم بالإعدام وعدل هذا الحكم بالنسبة لأولهم إلى الأشغال الشاقة ١٥ سنة ونفذ بالنسبة للثلاثة الآخرين وأعدموا رميا بالرصاص بالخرطوم يوم ٥ ديسمبر وكان هذا اليوم يوم حداد عام للسودان وقد استقبلوا الموت بشجاعة وبطولة وكانت اخر كلمة لكل منهم قولهم: لهذا الشرف عملت وفداء للوطن ولدت وللوحدة المصرية السودانية جاهدت

وحكم على الملازم الأول أحمد سعد بالسجن خمس سنوات وحكم غيابيا بالإعدام على الملازم السيد فرج ولكنه اختفى ولم يقبض عليه وجاء إلى مصر ودخل خدمة الحكومة المصرية وهو الآن (منتصف سنة ١٩٤٧) برتبة بكباشي بمصلحة الحدود

وحوكم آخرون واستعملت معهم ضروب القسوة والمهانة والتعذيب في سجونهم ولزمت الوزارة الصمت أمام هذه الفظائع

ورفض بعض الضباط السودانيين البقاء في السودان بعد جلاء الجيش المصري عنه وجاءوا إلى مصر وانتظموا في سلك الحكومة المصرية نذكر منهم: اليوزباشي خضر علي وهو الآن قائمقام والملازم الأول سيف عبد الكريم وهو الآن قائمقام والملازم الثاني عبد الحميد فرج الله وقد توفى إلى رحمة الله برتبة بكباشي.

خلف السير لي ستاك باشا

في ديسمبر سنة ١٩٢٤ عين السير جوفري أرشر حاكم اوغنده حاكما عاما للسودان خلفا للسير ستاك باشا وكان تعيينه بمرسوم ملكي بناء على ترشيح الحكومة البريطانية وقد بقى في منصبه إلى أن استقال في يوليه سنة ١٩٢٦ وخلفه السيرجون ميفي الذي كان سنة ١٩٢٤ مندوبا ساميا لمقاطعة الحدود الثمانية الغربية الهندسية.

إنشاء قوة دفاعية في السودان منفصلة عن الجيش المصري

وفي يناير سنة ١٩٢٥ أعلن حاكم السودان العام الجديد في حفلة رسمية منشورا بإنشاء قوة دفاع عن السودان حلت محل الجيش المصري بعد انسحابه لا تدين بالولاء لملك مصر بل تدين بالولاء لحاكم السودان العام قال فيه:

عملا بالسلطة العسكرية والملكية السامية المخولة لي بمقتضى شروط تعييني انا السر جوفري فرنسيس ارشر حامل نيشان القديسين ميخاشيل وجورج من درجة فارس حاكم السودان العام أعلن ما يأتي:

بما أنه يسبب انسحاب الجيوش المصرية من السودان قد أصبح من الضروري إنشاء قوة للسودان وبما أنه من المرغوب فيه إزالة ما قد يوجد في اذهان الضباط من أهالي السودان الذين خدموا في الجيش المصري والمزمع نقلهم قريبا إلى قوة السودان من ارتياب من أجل مراكزهم فبناء على ما تقدم اعلن الآن ما يأتي:

أولا: تسمى القوة الجديدة المراد إنشاؤها كما تقدم جيش دفاع السودان وتدين بالولاء لحاكم السودان العام.

ثانيا: يعين الحاكم العام ويعزل جميع الضباط وتمنح جميع البراءات باسمه.

ثالثا: بما أن الحكومة المصرية غير قادرة بعد الآن على استخدام ضباط الجيش المصري الذين هم من أهالي السودان فيستقبل من جميع هؤلاء الضباط من رأى فيهم الجدارة في خدمة جيش دفاع السودات بموجب الشروط المنظمة لإصدار البراءات في هذا الجيش والتي ستبلغ في هذا اليوم إلى أولئك الضباط

رابعا: عند إصدار البراءات الجديدة تتولى حكومة السودان مسئولية الرواتب والمعاشات والمكافأت المستحقة لأولئك الضباط بمقتضى شروط الخدمة في الجيش المصري.

وكان إنشاء هذه القوة الدفاعية بهذه الأوضاع هو استمرار لسياسة فصل السودان عن مصر واعتداء صاروخ على وحدة مصر والسودان.

وقد رفض كثير من الضباط السودانيين أن يؤدوا يمين الولاء لحاكم السودان العام وجاءوا إلى مصر وانتظموا في سلك الحكومة المصرية وعرفت مصر لهم ولزملائهم السابقين فضلهم في التمسك بوحدة الوادي تذكر منهم: اليوزباشي إبراهيم عبد الرحمن (الآن برتبة أميرالاي بالمعاش) واليوزباشي فرج الله محمد (الآن برتبة أميرالاي ببوليس الإسكندرية) واليوزباشي عبد الله النجومي (الآن اللواء عبد الله النجومي باشا بحرس الملك) واليوزباشي محمد صالح جبريل (توفي إلى رحمة الله برتبة قائمقام) والملازم الأول سيد شحاتة (الآن بكباشي بالمعاش) والملازم الأول عبد الله مرجان (توفي إلى رحمة الله برتبة يوزباشي) والملازم الثاني عبد العزيز عبد الحي (الآن بكباشي بمصلحة السجون) والملازم أول إبراهيم فرج علام (الآن بكباشي بوزارة الداخلية) والملازم الأول عبد الدايم محمد (توفى إلى رحمة الله برتبة قائمقام)

لجنة توزيع مياه النيل بين مصر والسودان

طلب زيور باشا من المندوب السامي إعادة النظر فيها قرره من زيادة مساحة الأطيان التي تروي بالجزيرة إلى مقدار غير محدود وبعث إليه في هذا الصدد بكتاب مؤرخ في ٢٥ يناير سنة ١٩٢٥ قال فيه:

طلبتم فخامتكم في المذكرة المؤرخة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ التي وجهتموها إلي سلفي أن تزداد مساحة الأطيان التي تروي في الجزيرة بالسودان من ٣٠٠ ألف فدان إلى مقدار غير محدود.

وقد رد سلفي على هذه المذكرة بمذكرة مؤرخة ٢٣ نوفمبر صرح فيها بأن مسألة إدخال تعديل منذ الآن على المقدار المحدد لمساحة الأراضي التي تزرع بالجزيرة هي على الأقل سابقة لأوانها ويجب طبقا للتصريحات المتكررة التي أبدتها الحكومة البريطانية أن تحل باتفاق الطرفين.

وعلى اثر هذا الرد أعلنتم الوزارة المصرية في ذلك الوقت بمذكرة صادرة في نفس اليوم أنه قد أرسلت تعليمات لحكومة السودان بأنها أصبحت مطلقة الحرية في زيارة المساحة التي في الجزيرة إلى مقدار غير محدود.

إن توسيع نطاق الري في السودان يجب أن لا يكون من شأنه بحال من الأحوال الإضرار بالري في مصر ولا المساس بما يتوقع إنفاذه من المشاريع التي تدعو إليها الضرورة للقيام بحاجات أهالي البلاد المشتغلين بالزراعة الذين يزداد عددهم ازدياد سريعا ولا أظنني مخطئا في التأكيد بأن هذا المبدأ الحيوي لمصر قد اعترفت به الحكومة البريطانية تمام الاعتراف

لهذا أرجو فخامتكم أن تتفضلوا بإعادة النظر في مسألة ري الجزيرة والعدول عن التعليمات السابقة الذكر.

فأرسل غليه المندوب السامي جوابا بتاريخ ٢٦ يناير قال فيه إن الحكومة البريطانية مع عظيم اهتمامها بتقدم السودان لا تنوي الافتيات على ما لمصر من الحقوق التاريخية والطبيعية في مياه النيل وأنها تعترف بهذه الحقوق كما كانت تعترف بها في الماضي وأنها عندما أصدرت التعليمات المشار إليها إلى حكومة السودان لم تكن تفسر تلك التعليمات بغير هذا المعنى (تأمل في هذا التناقض) على انها مستعدة مراعاة لهذه الاعتبارات لإصدار تعليمات إلى حكومة السودان بأن تنفذ ما سبق إرساله إليها من التعليمات فيما يتعلق بتوسيع

نطاق ري الجزيرة توسيعا لا حد له على أن تؤلف لجنة خبراء من المستر كانتر كريمر رئيسا هولندي والمستر ماك جريجور مندوبا عن الحكومة البريطانية وعبد الحميد سليمان باشا مندوبا عن الحكومة المصرية وأن تجتمع هذه اللجنة من ١٥ فبراير سنة ١٩٢٥ لتدرس وتقترح القواعد التي يمكن إجراء الري بمقتضاها أي لتوزيع مياه الري بين مصر والسودان وأن تقدم تقريرها حوالي ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٥.

ولقد قبلت وزارة زيور تأليف هذه اللجنة وكان خطاب المندوب السامي لاحقا على قبولها وانتشاؤها هو من اثار الإنذار البريطاني الذي أعقب مقتل السردار كما كان اعتداء صارخا من انجلترا على استقلال مصر والسودان وعلى وحدة وادي النيل ومعنى تأليفها متابعة السياسة البريطانية فصل السودان عن مصر وإيذان بأن كليهما لا يستطيع التصرف في مياه النيل إلا برضا الإنجليز وتدخلهم وقبول الحكومة المصرية تأليف هذه اللجنة هو إقرار لهذه السياسة الباغية.

تأجيل البرلمان شهرا

استصدرت وزارة زيور في ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا وقصدت من ذلك أن لا تتقدم إلى البرلمان ببيان برنامجها وكان هذا التأجيل نذيرا بما سيعقبه من حل مجلس النواب

تعيين إسماعيل صدقي وزيرا للداخلية

وفي ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ قبل أن يحل مجلس النواب بأيام عين إسماعيل صدقي باشا وكان من أقطاب حزب الأحرار الدستوريين وزيرا للداخلية وكان الغرض من تعيينه في هذا المنصب تقوية الوزارة والاستعانة به في تسخير الأداة الحكومية للعبث بالانتخابات التي بدت بوادرها تلوح في الأفق وقمع حركات المقاومة التي استثارها عدوان الإنجليز واستسلام الوزارة أمام مطالبهم الجائرة وبهذا التعيين برز أصبع الأحرار الدستوريين في الأزمة باشتراكهم في الوزارة التي سلمت للإنجليز بجميع مطالبهم فهم إذن قد اشتركوا في الوزارة على أساس التسليم في حقوق البلاد الاستقلالية وسترى فيما يلي أنهم كانوا حلفاء زيور باشا في إهدار حقوق الشعب السياسية وتحطيم الحياة الدستورية وهذا كان دأبهم في الوزارات التي ألفوها منفردين أو مشتركين مع غيرهم من الرجعيين.

حل مجلس النواب

قبل أن ينتهي الشهر المضروب لتأجيل البرلمان بيوم واحد استصدرت الوزارة في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ مرسوما بحل مجلس النواب وتحديد يوم ٦ مارس سنة ١٩٢٥ لانعقاد المجلس الجديد.

وبدأ من مسلك الوزارة في هذا المرسوم مبلغ استهانتها بالدستور فقد اشتمل على دعوة المندوبين الثلاثينيين لانتخاب النواب يوم ٢٤ فبراير وهذا معناه إجراء الانتخابات على درجتين طبقا لأحكام قانون الانتخابات القديم مع أن البرلمان قد ألغي هذا القانون واستبدل به قانون الانتخابات المباشر وهو القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ الذي سبق الكلام عنه (ص٢٠٠).

وتوكيدا لخروج الوزارة على الدستور استصدرت في ٢٤ ديسمبر مرسوما اخر بأن تجري الانتخابات العامة وفاقا لنصوص الانتخاب القديم (الملغي) وبأن يجري انتخاب جديد للمندوبين الثلاثينيين.

لم تجر الوزارة على سنن الدستور فإن قانون الانتخابات المباشر الذي قرره البرلمان كان يجب أن يبقي قائما وأن تجري الانتخابات على أساسه ولكن الوزارة طرحته جانبا وفي الوقت نفسه لم تحترم قانون الانتخابات القديم إذ أمرت بتجديد انتخاب المندوبين الثلاثينيين في حين أن القانون القديم يجعل انتخاب هؤلاء لمدة خمس سنوات تنتهي في سبتمبر سنة ١٩٢٨ فلا هي احترمت قانون الانتخابات الجديد ولا هي نفذت القانون القديم بل لفقت نظاما إذا وأخذت تسوف وتماطل في إجراء الانتخابات.

كان هذان المرسومان بداية لسلسلة التصرفات غبر النزيهة التي لجأ إليها دعاة الحكم المطلق وعباد المناصب لحرمان الشعب حقوقه الدستورية والوصول إلى كراسي الحكم رغم إرادته كما أن مسالك الحكومة في الانتخابات التي دعت إلى إجرائها كان بداية الضغط الحكومي على حرية الانتخابات هذا الضغط الذي أفسد النظام الدستوري من أساسه إذ أن أساس هذا النظام هو حرية الناخبين في اختيار ممثليهم.

وكان الأحرار الدستوريون هم الذين استنوا هذا الضغط وبدأوا بتنفيذه فعلا في انتخابات سنة ١٩٢٥ إذ استعارت الوزارة كبيرا منهم وهو إسماعيل صدقي لإدارة حركة الانتخابات كما تقدم بيانه فجعل الإدارة ومصالح الحكومة كافة أداة للضغط على الناخبين في انتخاب المندوبين الثلاثينيين والضغط على هؤلاء في انتخاب النواب وسخر قوى

الحكومة إنجاح مرشحيها وإسقاط خضوعهم بمختلف الوسائل غير المشروعة بالتهديد تارة والإغراء وإفساد الأخلاق تارة أخرى.

كان صدقي إذن وكان الأحرار الدستوريون أول من استنوا سنة تزييف الانتخابات وقد اتبعوها هم وحلفاؤهم على تعاقب السنين ومن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من يعمل بها إلى يوم القيامة.

ومن سخرية القدر أن يكون أتباع هذه السنة الممقوتة على يد الحزب الذي اتخذ لنفسه اسم الأحرار الدستوريين فكان أول عمل لهم في الحكم هو استلاب حرية الشعب في اختيار ممثليه والعبث بالدستور ولقد وقفوا من الدستور موقف التحدي المرة بعد المرة فلا كانوا أحرارا ولا كانوا دستوريين واتضح من منطق الحوادث أن الباعث لهم على هذا الذي فعلوه وكرروه هو الوصول إلى مناصب الحكم فحسب فكأنما تحركت في نفوسهم نزعتهم القديمة التي عرفوا بها أسلافهم في عهد الاحتلال وهي التعلق بالمناصب صغيرها وكبيرها ولم تغادرهم هذه النزعة حتى بعد أن بعثت الثورة في النفوس روحا جديدة من التعلق بالحرية والتطلع لي المثل العليا.

لم يكن ثمة مسوغ لحل مجلس النواب

ومن عجب أن الوزارة التي سلمت بمطالب الإنجليز كلها هي التي حلت مجلس النواب إنها حقا لسخرية مريرة أن تكون وزارة التسليم على طول الخط هي التي تأمر بحل مجلس النواب وتطلب من الشعب أن ينتخب مجلسا آخر يسايرها في سياستها ومعنى ذلك أنها تدعوه إلى تأييد سياسة التسليم للاحتلال بمكالبه وهذا وحده كان كافيا لكي يبقى الشعب في صف المجلس القديم الذي وقف تجاه البلاغات البريطانية موقفا مشرفا إذ رفض التسليم بمعظم المطالب البريطانية الجائرة التي قبلتها الوزارة جميعها

لاشك أن هذه الملابسات تدل يقينا على أن حل مجلس نواب سنة ١٩٢٤ كان وفاقا لرغبة إنجليزية نفذها عمال مصريون لا غرض لهم إلا الوصول إلى المنصب وعودة الحكم المطلق في البلاد

وقد اعترض المرحوم أمين بك الرافعي بحق على حل المجلس قبل أن تتقدم الوزارة إليه ببرامجها وعد ذلك نقضا لروح الدستور وأحكامه وحذر الوزارة مغبة هذا العمل قبل ان يصدر مرسوم الحل وكتب في هذا الصدد يقول إن هذه بدعة غريبة في النظم الدستورية فإن الوزارة يجب أن تتقدم قبل كل شيء إلى البرلمان حتى إذا وقع خلاف بينهما على شيء من تصرفاتها أو على جزء من سياستها أو على سياسيتها كلها وكانت الوزارة تعتقد أن مجلس

النواب لم يعد يعبر عن رأي الأمة أصبح لها الحق في أن تحتكم إلى الأمة في نقطة الخلاف بينها وبين المجلس إننا إذا رجعنا إلى التقرير الذي وضعته لجنة الدستور وجدناه يقول عند الكلام على حل مجلس النواب إنه حق أقرته دساتير الأمم ذات النظام البرلماني كافة فقد يتقطع لطول العهد أو لتغيير الحوادث ما بين الأمة وبين النواب فتقوم الحاجة إلى الرجوع إلى رأي الأمة في أمر معين كما تقع مشادة بين الهيئة النيابية والهيئة التنفيذية تعرقل أداء المصالح العامة وقد يقع خلاف بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ في أمر هام ولا تفلح وسائل التوفيق بينهما وقد تنقسم الأحزاب في المجلس إلى فئات متعددة بتعذر معها قيام الأغلبية المتجانسة التي لا يستغني عنها لانتظام العمل فهذه وغيرها مما لا يسهل تحديده أسباب تدعو إلى حل المجلس والرجوع إلى الأمة نفسها حقا إن الوزارة إذا أقدمت على حل مجلس النواب قبل التقدم إليه تكون قد ارتكبت عملا منافيا للسوابق الدستورية واثبتت أنها لا تعرف العمل إلا في الظلام.

ومع أن أمين بك كان معارضا لوزارة سعد ومنتقدا لمجلس النواب في كثير من قراراته فقد اعترض على التخلص منه بطريقة غير دستورية قال إن التخلص الاستبدادي من مجلس النواب يعد سابقة سيئة يمكن لأية وزارة أن تستفيد منها في المستقبل ضد أي مجلس اخر يكون قائما بواجبه حق القيام ولا جرم أن تهرب الوزارة من مواجهة المجلس ومبادراتها إلى حله قبل التقدم إليه عملا منافيا للسوابق الدستورية وهادما للروح النيابية

تأسيس حزب الاتحاد

(يناير سنة ١٩٢٥)

في غمرة من الحوادث والأحداث وفي الوقت الذي كانت تستهدف فيه البلاد لعاصفة من أقسى عواصف البغي والعدوان فوجئت الأمة في يناير سنة ١٩٢٥ بظهور حزب جديد سمي حزب الاتحاد وبينما كانت تنتظر أن تضيق شقة الخلاف بين الأحزاب الثلاثة القائمة إذ ذاك وهي الوفد والحزب الوطني وحزب الأحرار الدستوريين إذ بها تشهد تأسيس حزب رابع زاد من أسباب التخاذل والانقسام

وهذا الحزب هو وليد إرادة السراي جمعته من بعض المنفصلين عن الوفد وكان لحسن نشأت باشا وكيل الديوان الملكي ورئيسه بالنيابة القسط الأكبر في تأسيسه وتوجيهه إلى الخطط التي ترسمها السراي

وقد جعل الحزب مسوغا لتأسيسه ووسيلة لدعايته الولاء للعرش منهما الوفد بعدم الولاء له.

وتأليف حزب الاتحاد على قاعدة أنه حزب الولاء للعرش لم يكن من الحكمة السياسية ولا من الإخلاص للبلاد والعرش في شيء فالعرش يجب أن يكون بعيدا عن الأحزاب وأن يظل للأحزاب كلها لا أن يكون له حزب خاص لأن هذا معناه التشكك في ولاء الأحزاب الأخرى للعرش ومعناه أيضا أن الدعاية لهذا الحزب إذا لم تنجح وهي لم تنجح ولم تنضم له أغلبية الأمة كان ذلك دليلا على أن أغلبية الأمة مشكوك في ولايتها للعرش وهذا فضلا عما فيه من اتهام غير صحيح فإنه قد يعد من ناحية أخرى كشفا للعرش وإعلانا بأنه لم يكتسب محبة الشعب وولاءه.

وواقع الأمر أن أساس الفكرة التي أوحت بتأليف هذا الحرب هي أن الشعب يجب أن يسيره الحاكم كما يشاء ويهوى وأن تكون السراي هي مرجع الحكم ومصدره أما الشعب فلا يصح ان تترك له إرادة في ولاية الحكم أو توجيهه بل يجب ان يحكم بواسطة حكومة تفرض عليه فرضا دون أن يكون له رأي في قيام الوزارات أو سقوطها وبعبارة أخرى لا محل لما يسمونه الدستور وإذا كان لابد من نظام دستوري فليكن نظاما صوريا أو كان لابد من أحزاب فليكن اهمها وسيدها الحزب الذي تنشئه السراي أو يخضع إرادتها وتحركه كيف تشاء وهذا الضرب من الحكم هو من أنواع الحكم المطلق وأساسه إهدار حقوق الشعب والرجوع به إلى نطاق الذل والعبودية وهو نظام يمتنع معه كل تقدم سياسي أو أخلاقي في البلاد.

من أجل ذلك كان تأسيس حزب الاتحاد خليقا بأن يقابل بالسخط والاستنكار وقد كان حقا اختيار اسم (حزب الاتحاد) لهذا الحزب مدعاة للعجب إذ كيف يكون تأليف حزب يزيد في هوة الانقسام حزبا للاتحاد لاشك أن هذا الاسم هو من أسماء الأضداد كما جاءت تسمية حزب أخر ألفه إسماعيل صدقي باشا سنة ١٩٣٠ وسماه (حزب الشعب) من أسماء الأضداد أيضا ومن مهازل القدر أن حزبي الاتحاد والشعب قد اندمجا فيما بعد وتسميا باسم (حزب الاتحاد الشعبي) وهذا أيضا هو بلا مراء من أسماء الأضداد فلا هو حزب الاتحاد ولا هو حزب للشعب ولا حزب للاتحاد الشعبي.

اجتمع مؤسسوا هذا الحزب بفندق سميراميس يوم ١٠ يناير سنة ١٩٣٥ وخطب فيهم اللواء موسى فؤاد باشا من الضباط المتقاعدين وأحد الشيوخ المستقيلين من الهيئة الوفدية ثم تلاه خيرت راضي بك المحامي الشرعي وقال إن هذا الحزب هو الذي سيعمل لتحقيق مدلول هذا اللفظ وتلاه الأستاذ عبد الحليم البيلي المحامي فتكلم في أغراض هذا الحزب ثم أعلن المجتمعون تأسيس الحزب وبرنامجه وأسسوا جريدة تنطق بلسانه أسموها جريدة (الاتحاد)

أسندت رئاسة تحريرها إلى الأستاذ عبد الحليم البيلي واشتروا من الأستاذ ليون كاسترو المحامي المختلط جريدته الفرنسية (الليبرتيه) مقابل ثمن ضخم فجعلوها تنطق بلسان حزبهم بعد أن كانت وفدية وهكذا بذل هذا الحزب الصوري الأموال الطائلة التي جمعوها لاصطناع مظاهر الأحزاب السياسية من صحف ولجان وأندية وما إلى ذلك واختاروا لرئاسة هذا الحزب يحيى إبراهيم باشا وأخذت الإدارة تسخر الناس لدفع الأموال للحزب الجديد وتدعوهم قسرا إلى الاشتراك فيه أو في جريدته وعانى الناس في هذا السبيل مثيرا من ضروب التورط والإكراه وعلى الرغم من الجهود الكبيرة والأموال الطائلة التي بذلت في تأليف هذا الحزب وجمعت له بواسطة الإدارة وغيرها فإنه لم يخرج عن نطاقه الضيق وهو أنه هيئة تالفت في الجملة من جماعة من الوصوليين أرادوا الإفادة من صلة هذا الحزب بالسراي لينالوا ما يبتغون من الرتب والألقاب والمزايا والنفوذ وكراسي الوزارة والمناصب الممتازة لأنفسهم أو لذويهم.

وبدأت في ذلك الحين حركة استقالات من الوفد والهيئة الوفدية وأعلن أصحابها أنهم مستقليون بحجة عدم ولاء سعد للعرش وانضم معظم المستقلين على حزب الاتحاد الجديد وكانت هذه الاستقالات تستوقف النظر لأنها دلت على أن انضمام الكثيرين إلى الأحزاب لم يصدر عن عقيدة بل عن اعتبارات نفعية ليس غير وأنهم يعتبرون الانضمام إلى الأحزاب ضربا من ضروب المغنم والربح.

وكان أهم هذه الاستقالات استقالة محمد سعيد باشا رئيس الوزارة الأسبق وكان عضوا في الهيئة الوفدية فأحدثت أستقالته ضجة كبيرة إذ أنه فضلا عن شخصيته البارزة فإنه كان وزيرا في وزارة سعد وكان يتظاهر بالإخلاص العميق له هذا إلى ما عرف عنه من يعد النظر في ميدان الوصولية فما كان ليستقبل من الهيئة الوفدية لو لم يكن واثقا من أن نجم الوفد قد أخذ في الأفول فكان لاستقالته صدى بعيد وجرت في طريقها استقالات عديدة ممن أرادوا أن يقلدوا سعيد باشا في بعد النظر والجري مع الريح في انتهاز الفرص.

على أنه قد استبان السبب الحقيقي لاستقالته إنما كان خوفه على صلته بالسراي أن تتأثر لقوامته على الأمير أحمد سيف الدين وكانت السراي هي المرجع الأعلى في مجالسته على أموال الأمير وكان متهما بتبديد هذه الأموال فوجد المغنم له في إرضاء السراي بالخروج على الوفد

وكانت ثانية الاستقالات التي لفتت اللأنظار استقالة الأستاذ عبد الحليم البيلي إذ كان عضوا بالوفد وكانت صلته بالوزارة هي الباعث لاستقالته من الوفد وانضمامه إلى حزب الاتحاد.

انتخابات سنة ١٩٢٥ وتعديل وزارة زيور

أفتت الحكومة في التدخل في انتخابات سنة ١٩٢٥ إنجاح مرشحيها فعدلت معظم الدوائر الانتخابية بموجب قرار من مجلس الوزراء صدر في أول فبراير سنة ١٩٢٥ وشمل التعديل ١٠٦ دائرة من ٢١٤ وكان الغرض من هذا التعديل استجابة رغبات مرشحي الحكومة وترتب على إنفاذه أن قررت فتح باب الترشيح في بعض الدوائر بعد أن انتهى ميعاده القانوني وسخرت الحكومة موظفيها من رجال البوليس والإدارة وغيرهم لمطاردة خصومها ومناصرة مرشحيها وأخذت تسوف في إجراء الانتخابات وأخيرا حددت لها يوم ١٢ مارس سنة ١٩٢٥.

جرت الانتخابات العامة في هذا اليوم وعلى الرغم من الضغط الحكومي والتدخل الإداري لإنجاح مرشحي الحكومة كانت النتيجة فوز الوفد بالأغلبية وهي وإن كانت أقل من الأغلبية التي نالها في انتخابات سنة ١٩٢٤ إلا أنها كانت خذلانا للحكومة إذ نال الوفد ١١٦ مقعدا في حين نالت الأحزاب غير الوفدية والمستقلون ٨٧ مقعدا (عدا الدوائر التي أعيد الانتخاب فيها).

وعلى الرغم من هذه النتيجة أصدرت الوزارة بيانا (كاذبا) يوم ١٣ مارس أعلنت فيه أن الأحزاب غير الوفدية نالت الأغلبية في الانتخابات وعلى ذلك قررت االستمرارها في الحكم مع تعديل في تشكيلها يلائم نتيجة الانتخابات وكان الإعلان لا يتفق مع الواقع في شيء.

ورفع زيور باشا إلى الملك استقالته في ١٣ مارس فعهد إليه تأليف الوزارة الجديدة وتألفت في اليوم نفسه على النحو التالي:

أحمد زيور باشا للرئاسة والخارجية يحيى إبراهيم باشا للمائية إسماعيل صدقي باشا للداخلية اللواء موسى فؤاد باشا للحرية وللبحرية عبد العزيز فهمي بك للحقانية توفيق دوس بك للزراعة إسماعيل سري باشا للأشغال يوسف قطاوي باشا للمواصلات علي ماهر بك للمعارف محمد علي علوبة بك للأوقاف.

كانت هذه الوزارة خليطا من الأحرار الدستوريين والاتحاديين وبعض المستقلين فمن الدستوريين إسماعيل صدقي باشا وعبد العزيز فهمي بك ومحمد علي علوبة بك وتوفيق دوس بك ومن الاتحاديين يحيى إبراهيم باشا وقطاوي باشا وموسى فؤاد باشا وعلي ماهر بك ومن المستقلين زيور باشا وسري باشا.

وتبين من هذا التشكيل لماذا تألف حزب الاتحاد ولماذا تحالف معه الأحرار الدستوريين على تسخير الحكومة في الضغط على الناخبين فلقد أرادوا من هذا الحلف أن يصلوا إلى كراسي الحكم على حساب الدستور وعلى حساب الوحدة الوطنية فوجهة نظرهم أنه إذا لم يوصلهم الدستور إلى كراسي الحكم فليعبثوا به أو ليوقفوه أو يعطلوه أو يمحوه ولا يمكن القول بأن وزارة زيور الأصلية أو المعدلة كانت خيرا من وزارة سعد بل العكس هو الصحيح فالخلاف إذن كان على كراسي الحكم ليس إلا وهذا حقا من دواعي الأسف ومن أسباب المحن التي أصابت هذه البلاد.

لم يشترك الحزب الوطني في هذه الوزارة فاحتفظ بسلامة مبادئه فإن هذه الوزارة قد تألفت على أساس التسليم بالمطالب البريطانية ثم على أساس حل المسألة المصرية بالاتفاق مع انجلترا على ما يناقض مبادئ الحزب الوطني ومن ناحية أخرى فإنها تألفت على أساس إهدار أحكام الدستور وهذا ما لا يقره الحزب الوطني بحال.

ولذلك عدت الصحف عدم اشتراك الحزب الوطني في الوزارة إعلانا بمعارضته لها في سياستها.

وبدت نيات الوزارة ضد الدستور من تصريح لعبد العزيز فهمي بك وزير الحقائق في غرفة المحامين يوم ١٧ مارس سنة ١٩٢٥ قال فيه لقد اشتغلت بلجنة الدستور وكنت أعتقد أن الدستور مناسب لبلدنا ولكن العمل أظهر أنه ثوب فضفاض وبالرغم من هذا الذي أظهره العمل سنحافظ عليه ونرعاه وأعلن أن للملك حق حل مجلس النواب من جديد قال في هذا الدستور حق مقرر لجلالة مولانا الملك وهو حل المجلس في كل وقت متى أراد ومتى راي فيه ذلك المصلحة للبلاد وإننا نصرح لحضراتكم أنه في سبيل تأدية واجبنا إذا وضعت العراقيل أمامنا فإننا لن نلتمس من صاحب الجلالة الملك ألا يستعمل حقه المطلق في حل المجلس.

كان هذا التصريح سقطة كبيرة من عبد العزيز فهمي بك أحد واضعي الدستور فإن القول بأن الدستور ثوب فضفاض لمصر هو ترديد لما كان يتقوله اللورد دفرين واللورد كرومر والسير جورست وغيرهم مكن أقطاب الاستعمار البريطاني من عدم كفاية مصر للحكم الدستوري وهذا معناه أن الاستقلال أيضا ثوب فضفاض عليها لأن البلد الذي ينادي وزراؤه بأن ليس أهلا لها يحكم نفسه بإرادته يغري الطامعين فيه بالطعن في اهليته للاستقلال ولعمري ليس الفاصل بين أهلية البلاد للدستور وعدم أهليتها له أن تخرج الانتخابات أغلبية من هذا الحزب أو ذاك فالحكم الديمقراطي معناه أن يختار الناخبون ممثليهم من أي حزب أرادوا وفي كل يوم نجد أعرق الأمم في الحياة الدستورية قد تخذل في الانتخابات كثيرين

ممن أسدوا لها أجل الخدمات ومع ذلك لم يفكر هؤلاء المهزومون في حرمان قومهم حقهم الطبيعي في اختيار ممثليهم وحكوماتهم فعلينا أن نروض أنفسنا على احترام حكم الأغلبية التي تسفر عنها الانتخابات أيا كان لون هذه الأغلبية ولنعارضها إذا أردنا ولكن يجب علينا أن لا نسلبها حقها في ولاية الحكم وإذا عارضناها فلنعارضها بالوسائل الدستورية فإن هذا هو السبيل لنهوض الشعب وإطراد تربيته السياسية ثم إن قول عبد العزيز بك فهمي أن للملك حق حل المجلس إطلاقا مخالف للدستور الذي ينص على أنه لا يجوز حل المجلس النيابي لأمر واحد مرتين (المادة ٨٨ من الدستور) على أن عبد العزيز فهمي بك قد رجع عن هذا الخطأ في أحاديث اللاحقة كما سيجئ بيانه فيما يلي.

حل مجلس النواب الجديد يوم انعقاده

افتتح البرلمان بمجلسيه في هيئة مؤتمر صبيحة يوم الاثنين ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ برئاسة محمد توفيق نسيم باشا رئيس مجلس الشيوخ وحضر الملك حفلة الافتتاح وتلا زيور باشا خطاب العرش ثم انفض المؤتمر.

واجتمع مجلس النواب في محو الساعة الحادية عشرة قبل الظهر وبدأ في انتخاب رئيسه وجرى الانتخاب بطريقة التصويت السري طبقا للقاعدة المتبعة فظهر من نتيجة الانتخاب أن أغلبية النواب من الوفديين إذ كان التنافس على الرأسة بين سعد وثروت فنال سعد ١٢٣ صوتا ونال ثروت ٨٥ صوتا فقط فظهرت بهذه النتيجة التي لاشك فيها في الانتخابات العمة لمجلس النواب الجديد وأنها أسفرت عن أغلبية وفدية خلافا لما زعمته الحكومة في بلاغها يوم ١٣ مارس وظهر أن الوزارة لا تحوز ثقة المجلس الجديد فكانت هذه النتيجة صدمة شديدة للوزارة وتأجل اجتماع المجلس إلى الساعة الخامسة من ذلك اليوم لمتابعة اعماله وأولها انتخاب وكيل المجلس والسكرتيرين والمراقبين (أعضاء مكتب المجلس)

ولو اتبعت أحكام الدستور وكان الغرض من حل مجلس النواب الأول هو الرجوع على الأمة لكان واجبا على الوزارة أن تستقبل وقد أعدت استقالتها فعلا عقب انتخاب سعد لرئاسة المجلس ولكن كان الأمر مبيتا على أن يكون الاستقالة صورية وأن تكون اتهاما للأغلبية وأن لا يقبل الملك هذه الاستقالة.

فرفع زيور باشا كتاب الاستقالة إلى الملك ومما جاء فيه قوله: بمجرد انعقاد المجلس وقبل بحث برنامج الوزارة الذي تضمنه خطاب العرش ظهرت في المجلس روح عدائية على الإصرار على تلك السياسة التي كانت سببا لتلك النكبات التي لم تنته البلاد من معالجتها

وقد بدت تلك الروح جلية في أن المجلس اختار لرياسته زعيم تلك السياسة والمسئول الأول عنها.

والسياسة التي أشار إليه زيور في هذا الكتاب هي سياسة البرلمان الأول التي أغضبت الحكومة البريطانية إذ رفض مطالبها الجائرة.

لم يقبل الملك استقالة الوزارة وجدد ثقته فيها على الرغم من خذلان مجلس النواب الجديد لها فرفع زيور إلى الملك كتابا آخر عرض فيه حل هذا المجلس فأصدر الملك على الفور مرسوما بحله.

استأنف المجلس اجتماعه في الساعة الخامسة من مساء هذا اليوم ورأس الجلسة سعد باشا وأخذ الأعضاء في انتخاب الوكيلين فأسفرت النتيجة عن انتخاب علي الشمسي (باشا) والأستاذ ويصا واصف للوكالة وتلا ذلك انتخاب السكرتيرين وهم الدكتور أحمد ماهر والأستاذ علي حسين ومحمد عبد اللطيف سعودي وراغب فوده ثم أخذ الأعضاء في انتخاب المراقبين وفي أثناء وضع أوراق الانتخاب في الصندوق استأذن سعد في الانصراف بعد أن وضع ورقته فرأس الجلسة الأستاذ علي الشمسي أحد الوكيلين.

وفيما كانت الأوراق تفرز دخل زيور باشا ومعه الوزراء وخاطب الأعضاء قائلا أتشرف بإخبار المجلس أن الوزارة رفعت استقالتها إلى جلالة الملك فأبى قبولها فأشارت على جلالته بحل المجلس فأصدر المرسوم الآتي نصه وتلاه وهو يقضي بحل المجلس وبدعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة في ٢٣ مايو سنة ١٩٢٥ وأن مجلس النواب الجديد سيجتمع أول يونيه.

كانت تلاوة مرسوم الحل قبيل الساعة الثامنة كمياء فلم يعش ذلك المجلس سوى تسع ساعات لأنه انعقد في الساعة الحادية عشرة صباحا وحل في الثامنة مساء فكان أقصر المجالس النيابية عمرا

فويل حل المجلس الجديد بالدهشة والألم لأنه كان مفهوما أن يبقى وأن تستقيل الوزارة وكان هناك طرائق كثيرة لمعالجة هذه الأزمة بأن تؤلف وزارة جديدة من حزب الأغلبية أو موالية لها وتنال ثقة المجلس وتسير الأمور طبقا لأحكام الدستور ولكن العناد الذي يشبه عناد الأطفال جعل الوزارة باتفاقها مع السراي والإنجليز تستصدر المرسوم بحل مجلس النواب منتهكة بذلك حرمة الدستور وإرادة الأمة وكان الباعث على هذا الذي وقع هو تعلق بضعة نفر من الوصوليين بكراسي الوزارة فحسب ورغبتهم الجامحة في ألا تفلت هذه الكراسي من أيديهم.

نظام غير دستوري وحكم غير مسئول

صار الحكم منذ تأليف وزارة زيور حكما غير دستوري لأن الوزارة بدلا من أن نواجه البرلمان لكي تنال ثقته وبدلا من أن تنزل على إرادته حلت مجلس النواب الأول ثم حلت مجلس النواب الثاني حين أنست أن الأغلبية ليست في جانبها وبذلك حل مجلس النواب لسبب واحد مرتين وهذا نقض لأحكام الدستور وإهدار لكيانه إذ تقضي المادة ٨٨ بأنه (إذا حل مجلس النواب في أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر).

حلت الوزارة المجلس الجديد ثم استصدرت مرسوما في ٢٦ مارس يوقف عمليات الانتخابات بدعوى أنها شرعت في تعديل قانون الانتخابات وأخذت تسوف وتماطل في إجراء الانتخابات وتعدل ما يشاء لها الهوى في نظامها لكي تباعد اليوم الذي تجري فيه ولكي تجري إذا جرت وفقا لأهوائها وبذلك سلب الشعب حقه في الحكم الديمقراطي وعاد الحكم استبداديا يقتسمه حزبان أرادا الاستئثار به وضحيت حقوق الأمة في سبيل أطماع جماعة من طلاب المناصب واستفحل نفوذ السراي في ظل هذا النظام لأن الوزارة لم يكن لها سند غير السراي بعد أن أهدرت إرادة الأمة وصار الحكم غير مسئول.

وهكذا عطل الدستور في حين لو سارت الأمور وفق أحكامه لتولت الحكم وزارة من الأغلبية تواجهها معارضة قوية في عددها وأشخاصها إذ كان عددهم يبلغ ٨٥ عضوا وهي معارضة كفيلة بأن تهز أقوى حكومة وتضطرها إلى الحذر والاستقامة في سياستها ولكن روح التطلع إلى المناصب والميل إلى إطفاء شهوات الحقد والضغينة يفسد نفوس بعض المشتغلين بالسياسة وينكبهم طريق السداد والنزاهة.

ولعمري ما كنا نحن الذين عارضنا سعدا في البرلمان الأول ما كنا نعارضه لكي تصل البلاد إلى هذه النتيجة بل كنا نعارضه على أن يبقى الحكم دستوريا لأنه هو السبيل إلى نهضة الأمة وتقدمها واستكمال الشعب تربيته السياسية كنا نعارض سعدا على أن تظل معارضتنا في حدود الدستور ويبقى البرلمان قائما ويكون الحكم للأغلبية التي تختارها الأمة.

أما أن ينتهز جماعة من طلاب المناصب فرصة أزمة خارجية خلقها عدوان دولة أجنبية فينقضوا على الدستور ويهدموه ويقيموا في البلاد حكما غير مسئول فهذا ما يؤسف له أشد الأسف وهذا مالا يشرف تاريخنا القومي.

ومن عجب ان من هؤلاء السادة من صبروا على حكم الاحتلال السنين الطوال ولم يتبرموا به أو يقاوموه أو يعارضوه ثم هم أولاء لم يصطبروا على حكم الشعب أشهر معدودات.

وإلى هذا المعنى اشرت في خطبتي بالإسكندرية يوم ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٥ في حفلة تأبين المرحوم عبد اللطيف الصوفاني بك إذ قلت:

إن سلطة الأمة يجب أن تحترم هذه حقيقة لا نزاع فيها بل هي أساس الحياة الدستورية وليس للأقلية على الأغلبية إلا حق النصح والإرشاد فذكر إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر أما إذا ادعت أقلية من الأقليات السياسية أن لها أن تعبث بأراء أغلبية النواب كما تعبث بآراء أغلبية الناخبين فهذه الأقلية تعمل في الواقع على هدم الدستور من أساسه كانت أقليتنا في مجلس النواب تحترم سلطة الأمة وتصونها من كل عبث واعتداء كان مبدؤنا أن الزمن والأمة كفيلان بإصلاح عيوب الحكومة البرلمانية الأولى هذا هو الإصلاح الذي ينفق مع روح الدستور وهذا هو الإصلاح الذي يهذب أخلاق ا؟لأمة ويرقى شعورها ومداركها السياسية يقولون إن البرلمان الأول قد أخطأ السير وارتكب غلطات فليقولوا ما شاءوا ولكن أروني أيها السادة أمة لم تتعثر في حياتها السياسية ولم تخطئ في سيرها ولم ترتكب الغلطات ولم تستفد من غلطاتها إن الأمة إذا أخطأت وتعثرت في حياتها السياسية فليس معنى ذلك أنها لا تستحق أن تتمتع بنعمة الدستور بل معناه أنها في حاجة إلى المران على الحياة الدستورية حتى تصل فيها إلى درجة الكمال وكل أمة في العالم مهما كانت عريقة في الحياة البرلمانية محتاجة إلى المران والمران يحتمل الخطأ والصواب وما البرلمان المصري إلا كسائر البرلمانات الحديثة يخطئ مرة ويصيب أخرى فلماذا يعدون عليه السيئات ولا ينظرون إلينا كما ينظرون إلى الأمم الأخرى إن خصوم البرلمان قد استعجلوا الحوادث وحلوا مجلس النواب ليحلوا محل منافسيهم في الحكم هذه هي الحقيقة التي أيدتها الحوادث فالمسألة إذن لم تكن إصلاحا للحياة الدستورية بل كانت في الواقع نزاعا على الحكم هذا النزاع الذي كان في الأصل على شقاء الأمة المصرية وعلة فساد الحياة الدستورية عجبا أيها السادة وألف مرة عجبا إنهم صبروا على حكومة الاحتلال الانجليزي أربعين سنة فلماذا لم يصبروا على حكومة البرلمان المصري سنة واحدة؟ يزعمون أنهم يصلحون الحياة الدستورية ولكنهم في الواقع يحاولون أن يجهزوا عليها إن بناء النظام الدستوري قد تصدع منذ حل مجلس النواب الأول لذلك كنا نحن الأقلية من نواب الحزب الوطني أول الآسفين على حله أسفنا لحله لأننا ما دخلنا مجلس النواب طمعا في الحكم فإنا فيه من الزاهدين أسفنا وحزنا لأن حل المجلس في الظروف التي وقع فيها واقترن بها قد أوجد في البلاد تقاليد تجعل الدستور عرضه للخطر إن الدستور ليس فقط تلك النصوص الحرفية التي يحويها قانونه الأساسي بل هي مجموعة المبادئ والتقاليد الحرة التي تفسر معنى الدستور ليس من شك في أن التقاليد الدستورية هي من أهم أركان الحياة البرلمانية في بلد من البلدان فليس

من التقاليد الدستورية أن تتولى حكم البلاد أو تأمر بحل مجلس النواب وزارة غير برلمانية ليس من التقاليد الدستورية أن تعمد الوزارة إلى حل مجلس النواب دون أن تتقدم إليه ببرنامجها وتترك له الوقت الكافي لمناقشة هذا البرنامج والحكم له أو عليه ليس من التقاليد الدستورية أن تصدر الوزارة قوانين في غيبة البرلمان وبعد حل المجلس بفكرة عرضها على البرلمان الجديد ليس من التقاليد الدستورية أن تلجأ الحكومات إلى حل المجلس إلا إذا أرادت استفتاء الأمة في أمر جوهري لا يعرف فيه رأي الأمة أما إذا كان رأي الأمة معروفا من قبل ومؤيدا للبرلمان فمن العبث بالدستور إجراء استفتاء للشعب فالواقع أن البرلمان الأول لم يفقد ثقة الأمة ولم تظهر الأمة رغبتها في تغييره فمن العبث بالدستور. حل مجلس النواب مع العزم على فرض سياسة معينة على الناخبين من العبث بالدستور أن تصمم الوزارة على حل المجلس مرتين وثلاثا إذا لم يرضها تكوينه لأن هذا قلب لأحكام الدستور وسخرية من سلطة الأمة فالدستور يقضي بأن لا يحل المجلس لأمر واحد مرتين والدستور يقضي بأن تنزل الوزارة على إرادة البرلمان لا أن يكون البرلمان تحت رحمة الوزارة.

هذا ما قلته منذ نيف وعشرين سنة وهو ما أومن بصحته وأنزله من نفسي منزلة المبادئ الجوهرية التي أدين بها على تعاقب السنين وأرجو أن تقوم الحياة السياسية في البلاد على ضوئه وعلى هداه.

أثر الانقلاب في سياسة الحكومة

فسدت الأداة الحكومية بتأثير هذا الانقلاب الذي بدأ في نوفمبر سنة ١٩٢٤ فإلي جانب التسليم في مطالب الإنجليز الجائرة استسلمت الوزارة لمطالب السراي وصارت هذه مرجع الأمور كلها ولم يكن للوزارة من عمل في هذه الناحية سوى تركيز السلطات في يد السراي في حين أن السلطة يجب أن تؤول إلى الأمة وتصدر عنها.

واستفحل نفوذ السراي في التعيينات للوظائف فصارت هي مرجع التعيينات في جميع دوائر الحكومة وبخاصة وظائف السلك السياسي فإنها لم تكن تصدر إلا في جميع دوائر الحكومة وبخاصة وظائف السلك السياسي فإنها لم تكن تصدر إلا بوحي منها وتهافت الناس على حزب الاتحاد لاعتقادهم أنه أداة السراي في التعيينات والترقيات وملئت الوظائف بالمحاسيب والأقرباء والأصهار والوصوليين وافتتن السراي والحكومة معا في مظاهر تكبير الملك وتعظيمه وجعله المرجع الأوحد في الأمور كلها.

وهكذا نجحت السراي بمعاونة نفر من طلاب الحكم في تركيز السلطات جميعا في يدها وصارت هي مصدر السلطات بدلا من أن تكون الأمة هي مصدر السلطات وكان

المفهوم أن هذه السلطات تكون من حقوق الأمة كما يقضي بذلك الدستور وخاصة لأن إعلان الدستور إنما كان نتيجة جهاد الأمة وتضحياتها ولولا هذا الجهاد وهاتيك التضحيات لظلت سلطات الحكم غصبا في يد الاحتلال لا تتولى السراي شيئا منها قط وقد ارتضى ولاة العرش ذلك الغصب وأذعنوا له بل أقروه وسايروه منذ سنة ١٨٨٢ على عهد الخديو توفيق فالخديو عباس ثم في عهد السلطان حسين فالسلطان فؤاد ولولا جهاد الأمة لظل هذا الغصب قائما ولكن الاحتلال قد اضطر تحت ضغط الثورة الشعبية أن ينزل عن بعض ما كان يغتصبه من سلطة الحكم فكان الإنصاف يقتضي أن تتولى الأمة سلطاتها الدستورية التي كسبتها في ميدان النضال لا أن تتلقفها السراي ويقتضيها الوصوليون من طلاب الحكم بيد أن الأمر قد جرى مع الأسف على غير ما يقتضيه العدل والنزاهة والإنصاف.

تعيين المستر برسيفال

مستشارا قضائيا لوزارة الحقانية

من مساوئ وزارة زيور التي كشفتها على حقيقتها موقفها من تعيين مستشار بريطاني جديد لوزارة الحقانية.

فقد كان عقد السير موريس شلدون أيموس المستشار القضائي لهذه الوزارة ينتهي في نوفمبر سنة ١٩٢٤ وطلبت دار المندوب السامي من سعد زغلول في عهد وزارته تجديد عقده فأبى وكان هذا الرفض من المأخذ التي أخذتها دار المندوب السامي على وزارة سعد كما تقدم بيانه (ص١٨٤).

فلما وقعت حادثة السردار كان من المطالب البريطانية إبقاء منصبي المستشارين القضائي والمالي ولما استقال سعد وجاءت وزارة زيور انفسح المجال للاستجابة إلى هذا المطلب ففي ديسمبر سنة ١٩٢٤ قررت الوزارة استبقاء الشير أيموس في منصبه ستة أشهر أخرى وفي مايو سنة ١٩٢٥ عينت المستر بر سيفال وكيل محكمة الاستئناف الأهلية (الوطنية) مستشارا قضائيا خلفا للسير أيموس وأبرمت معه عقدا لمدة خمس سنوات.

ومن عجب أن الأحرار االدستوريين والاتحاديين أقاموا له حفلة تكريم خطب فيها من الوزراء عبد العزيز فهمي باشا وتوفيق دوس باشا ومن المحامين إبراهيم الهلباوي بك وأحمد نجيب براده بك وكان جديرا بهم بعد كارثة الإنذار البريطاني أن يتورعوا عن مثل هذا الاحتفال الذي أقيم تكريما لشخص كان تعيينه امتهانا ظاهرا للاستقلال المصري وللكرامة المصرية.

العسف والتنكيل

أطلقت يد الإدارة في العسف والتنكيل بخصوم الحكومة تهديدا لهم وإرهابا لكي ينضموا إلى جانبها ويؤيدوها في سياستها وفي هذا السبيل استبيحت الحرمات وأهدرت الحقوق والحريات وأبرز الحوادث التي وقعت في هذا العهد ودلت على هذه السياسة الباغية حادثة أخطاب (مايو سنة ١٩٢٥) بلدة محمود باشا الأتربي فقد عمد ضابط البوليس فريد التهامي ملاحظ النقطة إلى التنكيل بأهلها وبأهل البلاد المجاورة لإكراههم على ترك العمل مع الأتربي باشا لأنه من أنصار الوفد ومن خصوم الحكومة القائمة وارتكب الملاحظ من أعمال الإجرام ما كان موضع الاستنكار العام إذ سلح رجاله بالعصي وأمرهم أن يتفرقوا في البلدة لغلق المحال التجارية بها واعتقال من يجدونه من الأهالي خارج منزله فنفذ رجال البوليس أوامر رئيسهم وأغلقوا الحوانيت وأخذوا يضربون كل من صادفوهم من الناس ضربا مبرحا وساقوهم إلى السجن واعتقلوهم بغير جريرة وعمت هذه القسوة النواحي المجاورة كميت فضالة وميت مسعود والغراقة والسنيطة ومنشية عبد النبي نكاية بالأتربي باشا ومحمود بك عبد النبي وكلاهما من أنصار الوفد وكان رجال البوليس يتعقبون من يأنسون أنهم من رجال الأتربي باشا ويربطونهم بالحبال ويسوقونهم سوق الأنعام ويوسعونهم ضربا بالعصى والسياط ويتفننون في إذلالهم وتعذيبهم وطاردوا الأبرياء في الطريق والغيطان وفي داخل منازلهم فتشرد الأهلون وهجروا بيوتهم وقراهم فرارا من هذه المظالم وقد ثبتت هذه الجرائم في تحقيقات النيابة وقدم الملاحظ وأعوانه من العساكر إلى محكمة جنايات المنصورة بعد أن بذلت الحكومة مساعي حثيثة لحفظ القضية ونظرت أخيرا أمام محكمة الجنايات وانتهت بالحكم على الملاحظ بالأشغال الشاقة خمس سنوات وعلى رجال البوليس بعقوبات أخف وبإلزام المحكوم عليهم بالتضامن مع الحكومة بتعويض قدره ٢٥٠٠ جنيه وصدر هذا الحكم يوم ١٥ يناير سنة ١٩٣٠.

استقالة اللورد أللنبي

وتعيين اللورد جورج لويد مندوبا ساميا

(مايو سنة ١٩٢٥)

في شهر مايو سنة ١٩٢٥ استقال اللورد اللنبي من منصب المندوب السامي البريطاني وعينت الحكومة البريطانية السير (اللورد) جورج لويد بدلا عنه وأعلنت في مجلس

العموم بلسان وزير خارجيتها أن هذا التغيير لا يتضمن أي تبدل في سياستها وعلاقتها بمصر والسودان.

الحكم في قضية مقتل السردار

(٧ يونيه سنة ١٩٢٥)

أخذت هذه القضية قسطا كبيرا من جهود الحكومة في سبيل الكشف عن المرتكبين للجناية وقد أمكنها العثور عليهم واعترف بعضهم على بعض وقدمتهم إلى المحاكمة وهم:

١- عبد الفتاح عنايت الطالب بمدرسة الحقوق

٢- عبد الحميد عنايت الطالب بمدرسة المعلمين العليا

٣- إبراهيم موسى الخراط بالعنابر

٤- محمود راشد المهندس بالتنظيم

٥- علي إبراهيم محمد البراد بالعنابر

٦- راغب حسن النجار بمصلحة تلغرافات الحكومة

٧- شفيق منصور المحامي

٨- محمود أحمد إسماعيل الموظف بوزارة الأوقاف

٩- محمود صالح سائق سيارة أجرة.

وقد نظرت قضيتهم أمام محكمة الجنايات وكانت مؤلفة من أحمد عرفان باشا رئيسا والمستر كرشو ومحمد مظهر بك عضوين.

وفي ٧ يونيه سنة ١٩٢٥ قضت على الثمانية الأول بالإعدام شنقا وحبس محمود صالح سنتين ثم استبدل حكم الإعدام بالنسبة للآول وجعل الأشغال الشاقة المؤبدة ونفذ الحكم في الباقين.

تعديل قانون العقوبات وتشديده في التهم الصحفية

أصدرت الوزارة مرسوما بقانون في ٩ يوليه سنة ١٩٢٥ بتعديل قانون العقوبات في المواد الخاصة بجنح الصحافة والنشر بقصد التشديد عليها وإفساخ المجال لإغلاق الصحف فقد افترض سوء النية في الكاتب والناشر وألقى عليهما عبء إثبات العكس ووسع دائرة

الاتهام فيما ينشر في الصحف بالنص على عقاب كل من يعمل على (تضليل الرأي العام في أعمال السلطات العامة أو بأي طريقة أخرى) وهي عبارات غامضة من شأنها توسيع مجال الاتهام فلا يستطيع الصحفي اجتناب الوقوع تحت طائلة العقاب ومن ثم تعطل أكبر مهمة للصحف وهي نشر الأخبار وتصبح أكثر الصحف عرضة للإغلاق ولم تبال الوزارة حكم المادة ٤١ من الدستور التي تحظر فيها بين أدوار انعقاد البرلمان سن قوانين جديدة ومضت الوزارة تهدر أحكام الدستور وتسوف في إجراء الانتخاب بدعوى تعديل قانون الانتخاب وتضع مثل هذا التشريع في غيبة البرلمان.

وكان مما يسترعي النظر أن يشترك الوزراء الأحرار الدستوريون في وضع هذا القانون الرجعي وهم الذين ينعون على وزارة سعد اضطهادها لحرية الصحافة

تعديل في الوزارة

استقال يوسف قطاوي باشا وزير المواصلات في شهر مايو سنة ١٩٢٥ وسبب استقالته ما لوحظ عليه أنه مر على دار سعد يوم عيد الفطر وترك بطاقته للتهنئة فاتبرت هذه الزيارة عملا عدائيا للسراي وأشير عليه بالاستقامة فقدمها وعين على الفور محمد حلمي عيسى باشا وكيل وزارة الداخلية وزيرا للمواصلات وصدر المرسوم بذلك يوم ٦ مايو وبقى الاتحاديون أربعة وهم: يحيى إبراهيم باشا وعلي ماهر باشا وموسى فؤاد باشا وحلمي عيسى باشا.

كتاب الأستاذ علي عبد الرازق

وانفصال الأحرار الدستوريين

ألف الأستاذ علي عبد الرازق حين كان قاضيا بمحكمة المنصورة الشرعية كتابا عن (الإسلام وأصول الحكم) عرض فيه للخلافة الإسلامية ودلل على أنها ليست من أصول الإسلام وكانت الخلافة في ذلك الوقت مطمح نظر الملك فؤاد بعد إلغائها في تركيا فثارت ثائرة الحكومة على الكتاب وصاحبه وأوعزت إلى هيئة كبار العلماء أن تبحث الكتاب وتحاكم المؤلف بوصف كونه من العلماء فحاكمته وأصدرت حكمها بإخراجه من زمرة العلماء (أغسطس سنة ١٩٢٥).

ومان زيور باشا يصطاف في أوروبا فطلب يحيى إبراهيم باشا رئيس الوزارة بالنيابة من عبد العزيز فهمي باشا وزير الحقانية تنفيذ هذا الحكم بفصل الأستاذ علي عبد الرازق

عن منصبه فأحال الوزير الأمر إلى لجنة أقسام القضايا بوزارة الحقانية لتبدي رأيها في الموضوع وبخاصة فيما إذا كان هذه القرار يؤدي حتما إلى فصل القاضي عن منصبه أم لا وعرض يحيى باشا الأمر على السراي فرأت في موقف عبد العزيز باشا مخالفة لرغباتها ومن ثم يجب إخراجه من الوزارة فصارحه يحيى باشا بأن لا سبيل إلى التعاون وإياه وطلب إليه أن يستقبل فامتنع فصدر على الفور مرسوم بتكليف علي باشا وزير المعارف القيام بأعباء وزارة الحقانية إلى أن يعين لها وزير بدلا من عبد العزيز فهمي باشا ومعنى هذا إقالته من منصبه (سبتمبر سنة ١٩٢٥).

أقيل إذن عبد العزيز فهمي باشا من الوزارة لموقفه من مسألة الأستاذ علي عبد الرازق ولسبب أخر كانت تسره له السراي وهو أنه سبق له أن عارض مرة في مجلس الوزراء في صفقة استبدال سراي الزعفران التابعة للخاصة الملكية بتفتيش بشبيش التابع لمصلحة الأملاك الأميرية إذ رأى أن التفتيش يزيد في قيمته وفي ريعه عن أربعة أمثال سراي الزعفران فنقم منه الملك هذه المعارضة وع أنه عدل عنها بعد ذلك وأقر الصفقة لكن الملك لم يغفرها له وأسرها في نفسه فلما جاءت مسألة الأستاذ علي عبد الرازق أنفذ في إرادته وأقاله من منصبه ولم يبال أنه رئيس أحد الحزبين اللذين تتألف منهما الوزارة.

دل هذا التبديل على استفحال نفوذ السراي وكان نذيرا بانهيار الائتلاف بين الاتحاديين والأحرار الدستوريين.

فلقد طرد وزير من منصبه دون أن يقدم استقالته طرد كما يفصل أصغر موظف في الدولة فكان في ذلك مهانة للمنصب نفسه ولمن يتولاه.

وعلى أثر هذه الصدمة استقال الوزيران محمد علي علوبة باشا وتوفيق دوس باشا تضامنا مع رئيس حزبهما وكان إسماعيل صدقي باشا يصطاف إذ ذاك في أوروبا فأرسل هو أيضا يستقبل تضامنا مع الوزراء من حزبه.

ولم تكثرت السراي من هذه الانفصالات وسرعان ما ملأت الفراغات التي حصلت في الوزارة فعين أحمد ذو الفقار باشا وزير للحقانية ومحمد توفيق رفعت باشا وزيرا للمواصلات (وللأوقاف مؤقتا) ونخلة جورجي المطيعي باشا وزيرا للزراعة ومحمد حلمي عيسى باشا وزيرا للداخلية وصدر المرسوم الملكي بهذه التعيينات في ١٢ سبتمبر بينما كان رئيس الوزارة زيور باشا غائبا عن مصر يصطاف في فيشى ولم يكن له من الأمر شيء بل كان في الواقع رئيسا صوريا وكان الأمر كله مرجعه إلى السراي وبعد أن تم هذا التعديل قرر مجلس التأديب بوزارة الحقانية فصل الأستاذ علي عبد الرازق من وظيفته.

وانضم الوزراء الجدد إلى حزب الاتحاد فصارت الوزارة كلها من الاتحاديين وبذلك انفرد هذا الحزب بالحكم وصارت السراي تتدخل في كل صغيرة وكبيرة من شئون الحكومة وسخرت الإدارة في الدعاية لحزب الاتحاد وحده بعد أن كانت موزعة بينه وبين الأحرار الدستوريين.

وأغلب الظن أن السراي لم تعمد إلى هذه الخطوة الجريئة في الاستغناء عن أحد الحزبين اللذين كانا يسيران في ركابها إلا لاعتقادها أنها ستكسب عطف الرأي العام باستثارة عواطفه الدينية ضد كتاب الأستاذ علي عبد الرازق إذ هو في ظاهره يعارض الخلافة الإسلامية وقد أخرجت هيئة كبار العلماء مؤلفة من زمرة العلماء لهذا السبب ولكن الرأي العام كان أنضج من أن يتأثر من الدعاية الدينية التي كثيرا ما يستخدمها دعاة الحكم المطلق وسيلة للتضليل بالشعب فلم يكترث لهذه الدعاية التي ليست من الدين من شيء ودل ذلك على تقدمه في الوعي السياسي والديني معا زظل منكرا مناوئا لهذا النظام الذي أهدر حقوقه السياسية.

حضور اللورد لويد المندوب السامي البريطاني

حضر اللورد جورج لويد المندوب السامي البريطاني إلى القاهرة في أكتوبر سنة ١٩٢٥ فاستقبله بمحطة العاصمة يحيى باشا إبراهيم رئيس الوزارة بالنيابة والوزراء جميعا وكبار الموظفين وأعدت لاستقباله مظاهر بالغة في الحفاوة والتعظيم إذ فرشت المحطة بالأبسطه الفاخرة وفتح له الباب الملكي ونثر الرمل في الشوارع التي مر بها ركبه وصفت على جوانبها الجنود المصرية فكانت هذه المظاهرة إعلانا من الوزارة باستخذائها للمندوب السامي الجديد وقد أرادت بذلك أن تنال الخطوة لديه وتثبت مركزها المتداعي.

عدم تقديم أوراق اعتماده

وزاد في التعظيم من شأنه أنه لم يقدم أوراق اعتماده إلى الملك على خلاف ما كان متبعا قبل إعلان الحماية وكان مفهوما أن إلغاء الحماية وإعلان الاستقلال بعيدان الحالة على الأقل إلى ما كانت عليه قبل إعلان الحماية فيقدم المعتمد البريطاني أوراق اعتماده إلى الملك كبقية المعتمدين السياسيين وكما كان المتبع قبل سنة ١٩١٤ ولكن شيئا من ذلك لم يحصل وسكتت الوزارة على هذا الوضع المهين ابتغاء الزلفى لدى المعتمد الجديد.

وكانت هذه الملابسات كشفا لحقيقة الاستقلال الذي أعلن في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢.

تهافت الكبراء

وأكثر من ذلك أن كبار المصريين خفوا إلى زيارة المندوب السامي على أثر تسلمه مهام منصبه فكان مما حز في النفس أن يتهافتوا على استقباله في وقت كانت البلاد لا تزال تدمي من الضربات التي وجهتها الحكومة البريطانية إلى مصر وحقوقها وكرمتها.

وتستطيع أن تقارن بين المقابلة التي لقيها اللورد لويد عند حضوره إلى مصر سنة ١٩٢٥ والمقابلة التي لقيها اللورد اللنبي حين حضر سنة ١٩١٩ أو اللورد ملنر حين جاء على رأس لجنته سنة ١٩٢٠ فتجد أن روح الثورة قد تضاءلت في النفوس خلال هذه السنين وأن التطلع إلى المناصب وروح الانقسام والتخاذل قد أفسد الحياة السياسية وأدى بكبار مصر وقادة الرأي فيها إلى التهافت على موائد الغاصب.

وقد أقيم للورد لويد حفلة تكريم يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥ في فندق الكونتنتال حضرها مع الأسف بعض كبار المصريين.

الاضطهاد ومنع اجتماع المعارضة

أمعنت وزارة زيور في الاضطهاد والاعتداء على الحريات فمن ذلك أنها أو عزت إلى حكمدار القاهرة بإصدار منشور أبحاث فيه لضباط البوليس أن يستوقفوا كل من كان سائرا في الطريق أو راكبا عربة أو سيارة ليسألوه ما شاءوا من البيانات ويسوقوه إلى القسم إذا رأوا هذه البيانات غير كافية كما أباح لهم أن يفتشوه تفتيشا دقيقا وكان هذا المنشور إمعانا في الاستهتار بحرية الناس وحقوقهم واشتدت الحكومة في منع الاجتماعات التي اعتزمت الأحزاب المعارضة عقدها.

فمنعت عقد اجتماع أعده الحزب الوطني بسينما متروبول يوم ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بحجة أن تحديد الاجتماع في هذا اليوم الذي حضر فيه اللورد جورج لويد المندوب السامي البريطاني الجديد يتنافى وواجب المجاملة له.

وحوصر بيت الأمة (منزل سعد باشا) بالجنود وكان الوفد قد أعد اجتماعا في النادي السعدي يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ لمناسبة ذكرى ١٣ نوفمبر فمنعته الوزارة واعتدى رجال البوليس على المجتمعين بالقوة والضرب واقتحموا النادي عنوة وترك الاعتداء في أجسام بعض المدعوين أثارا جسيمة

خطبة عبد العزيز فهمي باشا في وجوب التمسك بالدستور

على أنها لم تمنع اجتماعا للأحرار الدستوريين عقده في ناديهم يوم ٣٠ أكتوبر وخطب فيه عبد العزيز فهمي باشا فأعلن خطاه في اشتراكه في الحكم وحمل على حزب الاتحاد حملة شعواء ودعا إلى وجوب التمسك بالدستور.

قال في مستهل خطبته قدر الله على أن دخلت الوزارة وكنت من قبل حرا طليقا لا شأن لأحد معي فيما أتى وما أدع ولكنها كانت محنة أحمد الله على أن نجاني منها قبل أن تأتي على الباقية من الكرامة.

وقال يصف مركزه كوزير في وزارة تتلقى الأوامر من السراي: لم يمض إلا أقل من شهر حتى كان ما كنت أخشاه وظهر لي أننا لسنا وزراء بل أناسا يراد سوقنا عند الاقتضاء إلى مالا يود الرجل الشريف.

وذكر طرفا مما كانت السراي تأمر به الوزراء قال تحدثت الجرائد كثيرا عن سفارتنا في الخارج وتعددها على غير موجب وكثرة نفقاتها وفي مسألة استبدال سراي الزعفران وفي تعديل قانون العقوبات فيما يختص بالجرائم الصحفية وغير ذلك.

ووصف الفساد الذي دب إلى البلاد من عودة الحكم المطلق وتعطيل الدستور قال أتردون إفساد أخلاق أهليكم ومواطنيكم على هذا الشكل الفظيع وأن تنتهي الحال بكم إلى ضياع البقية الباقية من نتائج مجهوداتكم وهو الدستور وأن تكون بلادكم ألعوبة في يد موظف من الموظفين يقلبها ويقلبكم على ما يريد له هواه لاشك أن أحدا منكم لا يرضى.

وتكلم عن علاج هذه الحال فقطع بأن في الدستور وإجراء انتخابات حرة العلاج الناجح لهذا الداء قال: إن من الواجب علينا أن حافظ على الدستور في كل مقام بقطع النظر عن كل اعتبار إن هذه الأمة لا تسكت عن حقها إنها قديمة العقد في طلب الدستور وحكم الدستور ثارت له فأخذته في سنة ١٨٨١ ثم ما فتئت بعد الاحتلال الإنجليزي تحلم بالدستور وبحكم الدستور وكثيرا ما تغني الناس من أيام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية والجمعية التشريعية بالدستور وبأن مقام الأمة فوق كل مقام ولما هبت هذه الأمة في وجه الإنجليز خلو بينها وبين أخذ الدستور ودعا إلى الإسراع في إجراء الانتخابات على أي قانون يكون وأن يترك الناس أحرارا في أرائهم فيها وأنا ضمين أن الناس لن ينتخبوا إلا الأكفاء القادرين المتدربين.

وقال في ختام خطبته إن لكم حقوقا معلقة في يد الإنجليز هي موضوع ما اصطلحتم على تسميته بقضية البلاد وإنكم لن تستطيعوا السير في هذه القضية إلا إذا أصلحتم داخليتكم وعقدتم برلمانكم إن البرلمان والوزارة البرلمانية هي أداتكم الوحيدة لتولي الدفاع في قضيتكم والوصول إلى استكمال حقكم فما لم تصلوا إلى عقد البرلمان فكل كلام في هذا الموضوع فضلة وهباء.

فالرأي الذي انتهى إليه عبد العزيز فهمي باشا بعد أن جرب الحياة الدستورية وجرب الحكم المطلق ووازن بين الكمين هذا الرأي قاطع في وجوب الاستمساك بالدستور والمحافظة عليه والنزول على إرادة الأمة في انتخابات حرة وهذا الرأي له قيمته من رجل كان خصوم الدستور يستدلون برأي سابق له في أن الدستور ثوب فضفاض على مصر فها هو ذا يرجع عن خطته في قوله هذا ويشهد بأن الدستور هو خير أنواع الحكم ويؤيده ويدعو الأمة إلى الاستمساك به والحرص عليه ويؤيد حق الأمة في انتخابات حرة وهو المبدأ السليم الذي يجب أن يكون من دعائم السياسة في البلاد.

قانون الجمعيات والهيئات السياسية

استمرت وزارة زيور ممتنعة في نقض الدستور والاستهتار به والاعتداء عليه فاستصدرت في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٥ مرسوما بقانون سمي قانون الجمعيات والهيئات السياسية يحتم عليه إخطار جهة الإدارة بمقرها ومقر فروعها وأسماء أعضائها وأعضاء مجالسها الإدارية ولجانها الفرعية وأن تخطر جهات الإدارة بكل تغيير يحدث في كل هذه البيانات وكل جمعية (أو هيئة سياسية) لا تخطر عن هذه البيانات يجوز حلها من مجلس الوزراء ولا يعترف بالشخصية المعنوية إلا للجمعيات التي يصادق على قانونها النظامي بمرسوم ملكي وجعل القانون هذه الجمعيات والأحزاب والهيئات السياسية تحت رحمة الحكومة وحولها حق حلها متى أرادت والغرض من هذا القانون هو إلغاء الأحزاب السياسية في البلاد.

احتجاج الأحزاب على هذا القانون

وقد احتجت الأحزاب السياسية الوفد والحزب الوطني والأحرار الدستوريين على هذا القانون وقررت عدم الرضوخ لأحكامه.

قرار الحزب الوطني

فأصدر الحزب الوطني القرار الآتي:

اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطني في يوم الجمعة ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٢٥ الساعة العاشرة والنصف صباحا وتباحثت في القانون الذي أصدرته الحكومة خاصا بالجمعيات السياسية وقررت بإجماع الآراء ما يأتي:

أصدرت الحكومة في يوم ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٥ قانونا للجمعيات السياسية ترمي به إلى وضع الأحزاب والهيئات السياسية تحت رحمتها فحتمت على الأحزاب أن تبلغ عن لجانها وفروعها وأماكنها وأسماء الأشخاص الذين تتألف منهم وأسماء باقي أعضاءها ومحال إقامتهم وانتحلت لنفسها أن تحل كل جمعية سياسية بحجة أن أغراضها ضارة بمصالح الدولة إلى غير ذلك مما لا يدع شكا في أن الحكومة تريد أن تضع تحت رقابتها سياسة الأحزاب الأخرى وأن تسيطر على برامجها وتراقب أشخاصها.

ولم تجرؤ حكومة من الحكومات التي قامت في عهد الاحتلال وعلى رمح الغاصب أن تمد يدها إلى صميم الحركة الوطنية بمثل ما اجترأت عليه الحكومة الحاضرة.

إن المبدأ الوطني أو الفكرة السياسية عقيدة راسخة يلتف حولها كل مؤمن بها ويقوم بنصرتها أفراد يكونون لجانها ويقومون بنشر دعايتها ولا سلطان للحكومات عليهم إلا فيما يقع منهم مخالف للقانون العام أو مهددا للنظام الاجتماعي غير أن حكومة اليوم التي لا ترتكز على إرادة الشعب والتي تأمرت على الحياة الدستورية واستسلمت لشهوات الحكم ونزعات الهوى تريد أن تغتصب حق التشريع في أهم أمر من أمور حياتنا السياسية تريد حكومة هذا الوقت أن تدعى لنفسها حق السيطرة على برامج الأحزاب وتحل ما تريد حله منها بحجة المنافة لمصلحة الدولة (المادة السابعة) ولا شك أن الحكومة التي تقوم على سيف المحتل تعتبر منافيا لمصلحة الدولة وجود أحزاب تنادي بالجلاء تحقيقا للاستقلال الفعلي تريد حكومة هذه الساعة أن تقف على أسماء الأعضاء ومحال إقامتهم ولو كانو من غير اللجان العاملة تريد ذلك وهي تعلم استحالة ما تطلب وأية هيئة سياسية قائمة على فكرة وطنية صحيحة يعتنق مبادئها كل يوم الآلاف من الناس وهي لا تجمع منهم مالا ولا توزع عليهم جاها أية هيئة سياسية هذا شأنها تستطيع أن تجيب الحكومة إلى ما تطلب وأية هيئة سياسية صادقة في جهادها انحطت مداركها إلى هذا الحضيض الذي يجعلها ترضي أن تكون تحت هذه الرقابة الخطرة تقبل أن تكون عرضة لتحكم الحكومة في بقائها أو حلها وأية

سياسة للحكم هذه السياسة التي تريد القضاء على الهيئات السياسية ولا تخشى أن تحل محلها الجمعيات السرية والنزعات الثورية

إن الحزب الوطني الذي عمل طول حياته إنقاذ جذوة الوطنية في القلوب ورفع راية الوطن المجردة عن الهوى ووضع سياسة البلاد على المبادئ الصحيحة التي أبدتها وتؤيدها الظروف كل يوم وحار الغاصب وأعوان الغاصب لا يمكن أن يرضخ لتحكم حكومة تتخبط في دياجير الجهل بسياسة الحكم.

obeikandl.com

لذلك

يعلن الحزب الوطني صراحة أن هذا القانون يرمي إلى حكم البلاد بسلطة استبداية ترتكز على قوة الغاصبين وتنفذ سياستهم وتجر البلاد إلى خطر الفتن والاضطرابات ويقرر عدم رضوخه لأحجام هذا القانون الباطل تاركا للحكومة أن تستخدم سلطتها من حل وإغلاق ومصادرة فهي وأن استطاعت أن تغتصب حق التشريع وتغتصب سيادة الشعب فلن نستطيع أن نغتصب عقائد الناس الكامنة بين جوانحهم

قرار الوفد

وأصدر الوفد القرار الآتي:

اجتمع الوفد المصري في الساعة الحادية عشرة من صبيحة يوم الأربعاء ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ببيت الأمة تحت رئاسة حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا وتناقش في موضوع المرسوم بقانون الجمعيات السياسية وأصدر فيه القرار الآتي:

من يوم أن قامت بمصر حكومة منظمة وحق تأليف الجمعيات السياسية طليق لم يقيده قانون وما حده حكم وقد تمتعت البلاد به تحت الحكومات المختلفة قبل الاحتلال وبعده وفي عهد الحماية وتحت سلطان الأحكام العرفية فلم تعارض أية حكومة من هذه الحكومات في تأليف الجمعيات السياسية التي قامت في الأزمنة المختلفة حتى تمكن في النفس احترام هذا الحق وجاء الدستور فأقره في صراحة تامة فقد نص في المادة ٢١ منه على أن للمصريين حق تكوين الجمعيات وخشية ان تعتدي السلطة التنفيذية عليه بما يقيد استعماله قرر في هذه المادة أن كيفية استعماله تكون بقانون أي بإقرار البرلمان لأنه لا يكون القانون قانونا إلا بهذا الإقرار.

غير أن الوزارة الحالية لاستيلاء النزعة الحزبية عليها زميلها إلى الاستبداد المطلق أعطت نفسها سلطة وضع ذلك القانون وأصدرته بنصوص ترمي في مجموعها لا إلى بيان كيفية استعمال ذلك الحق المقدس بل إلى إعدامه فقد علقت وجود الجمعيات بإرادتها مع أنها هي المدينة بذلك الحق إذ هي التي تملك القوة على معارضته فهي التي يجب عليها بمقتضاه ألا تعارض الناس في التمتع به ولا معنى لحق يكون استعماله معلقا بمشيئة المدين به لأنه إذا جاز له أن يعارض في استعماله كلما شاء المعارضة لم يكن هذا الحق حقا عليه بل عارية يستردها كلما أراد.

والوزارة الحالية تريد بإحكام ذلك المرسوم الرجعية أن تقتضي على كل حزب يخاصمها حتى تستقل هي بحكم البلاد وقيم فيها دولة الظلم والاستبداد وبهذا تحقق ما خشيه الدستور وتبطل ما قرره من حق وضمان وفضلا عن كون هذا المرسوم صادرا من هيئة لا تملك سلطة التشريع وملغيا للحق الذي جاء لبيان كيفية استعمال فإنه مخالف مخالفة صارخة للمادة الواحدة والأربعين من الدستور التي استند إليها فلم يصدر بين أدوار انعقاد البرلمان التي يكون فيها موجودا واجتماعه ممكنا ولم يحدث ما يوجب الإسراع باتخاذ التدابير التي اشتمل عليها ولم يكن هذه التدابير مما لا يحتمل التأخير بدليل المدد المحددة فيه لتنفيذ بعض احكامه ولا يمكن الوفاء بالضمانة التي أوجبتها هذه المادة من دعوة البرلمان إلى الاجتماع فولارا بصفة غير عادية

وفوق هذا فإن الوزارة تذرعت بهذا التشريع الجائر للجمعيات إلى تشريع غادر بالأفراد فحرمت وعاقبت أفعالا لا يصح تحريمها ولا العقاب عليها إلا بقانون أي تشريع يقرره البرلمان كما أباحت مصادرة الأموال التي نص الدستور على أنها محظورة فجاء أجمع تشريع لأنواع الظلم والاستبداد وأشأم نذير بما تنويه حكومة الاتحاد

لهذا استفظعه جميع الناس واستنكره قريبهم وبعيدهم وعده الكل نكبة على الدستور ونقمة على الحرية واعتبره الذين قرأوه انتقاما من خصوم الحزب الحاكم وسهما مصوبا على الأخص إلى قلب الوفد بقصد تمزيق شمله وتفريق جمعه ولكنه سهم طائش وقصد خائب لأن الوفد يمثل فكرة رسخت في الأمة رسوخ الإيمان ومبدأ انبث في نفوس أبنائها انبثاث الروح في الأجسام والنور في الظلام ذلك هو مبدأ الاستقلال التام الذي أصبحت لا تقبل فيه تغييرا ولا تعديلا فمثل هذا المبدأ باق ما دام الاحتلال موجودا وما دام الاستقلال منشودا إذا عطلت القوة من أعضاء أعملت الأمة مكانهم اخرين ولقد تألف من عدة سنين وأعضاؤه معلومون لكل وزارة في كل حين وتولوا هم الحكم بأنفسهم عدة شهور وهم إن كانوا محصورين في عدد محدود يمثلون عددا من الأمة غير محدود بل أغلبيتها الكبرى فمن غير المفهوم ولا القابل للفهم أن يحمل وهذه حاله على إلغاء حياته الماضية وإنكار صفته الحاضرة وأن يبتدئ حياة جديدة يتعلق بقاؤها بمشيئة خصومه الذين يريدون بالقضاء عليه القضاء على الحركة القومية والنهضة الاستقلالية التي اعتبرته الأمة رمزها وجعلته حامل لوائها.

ولقد أقسم أعضاؤه على هذا كما أقسم ولاة الأمور أمام الله والناس على الإخلاص للوطن والطاعة للدستور.

فبرا بهذا القسم الأعظم يستنكر الوفد المصري ذلك المرسوم ويعد تنفيذه جرما كبيرا والرضا بأحكامه حنثا أثيما ويعلن في عزة المحق وشمم الأبي إهماله ويترك للقوة أعماله وبينه حد الله وإرادة الأمة وعدل القضاء.

obeikandl.com